

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والستون

الجلسة ٦٩٢٢

الجمعة، ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣، الساعة ١٤/٤٥

نيويورك

الرئيس:	السيد كيم سوك (جمهورية كوريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد بانكين
	أذربيجان السيد مهديف
	الأرجنتين السيد أويارثابال
	أستراليا السيدة كينغ
	باكستان السيد مسعود خان
	توغو السيد مينون
	رواندا السيد ندوهونغريهي
	الصين السيد سون شياو بو
	غواتيمالا السيد أوريانا ثابال
	فرنسا السيدة لو فراي دو إيلين
	لكسمبرغ السيد مايي
	المغرب السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-506.



افتتحت الجلسة الساعة ١٤/٥٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الاوسط

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يرحب مجلس الأمن بإعلان الرئيس هادي عن بدء مؤتمر الحوار الوطني في ١٨ آذار/مارس ويشيد بمن شاركوا بشكل بناء في المراحل التحضيرية للعملية. ويرحب مجلس الأمن أيضا بإصدار مرسوم بشأن تشكيل المكتب التنفيذي لإطار المساءلة المتبادلة.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد ضرورة أن تتشكل الفترة الانتقالية من عملية تقودها اليمن، وترتكز على الالتزام بالديمقراطية، والحوكمة الرشيدة، وسيادة القانون، والمصالحة الوطنية، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع أبناء اليمن.

”ويؤكد مجلس الأمن ضرورة عقد مؤتمر الحوار الوطني على نحو شامل بمشاركة تامة من جميع شرائح المجتمع اليمني، بما يشمل ممثلين من الجنوب والمناطق الأخرى، وبمشاركة كاملة وفعالة للشباب والنساء، على النحو المنصوص عليه في التقرير النهائي للجنة التحضيرية. ويدعو مجلس الأمن كافة الأطراف إلى أن تفي بالجدول

الزمني والنقاط المرجعية الواردة في اتفاق الانتقال ويدعو جميع الجهات إلى أن تتصرف بحسن نية وبطريقة سلمية وشفافة وبناءة وتصالحية. وما زال مجلس الأمن يتوقع أن يؤدي مؤتمر الحوار الوطني إلى تنظيم استفتاء دستوري وانتخابات بحلول شباط/فبراير ٢٠١٤.

”ويحث مجلس الأمن كافة الأطراف في اليمن على التقيد بحل خلافاتها عن طريق الحوار والتشاور، ونبذ أعمال العنف الرامية إلى تحقيق الأهداف السياسية، والامتناع عن الأعمال الاستفزازية، والامتناع بشكل تام للقرارين ٢٠١٤ (٢٠١١) و ٢٠٥١ (٢٠١٢). ويعرب مجلس الأمن عن قلقه من الأنباء التي تفيد بتدخل أشخاص في اليمن يمثلون النظام السابق، والمعارضة السابقة، وأشخاص آخرين لا يقيمون بالمبادئ التوجيهية لاتفاق آلية تنفيذ عملية الانتقال، بمن فيهم الرئيس السابق علي عبد الله صالح ونائب الرئيس السابق علي سالم البيض. ويكرر مجلس الأمن تأكيد استعداده للنظر في اتخاذ تدابير أخرى، بما في ذلك في إطار المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة، في حال استمرار الأعمال الرامية إلى تقويض حكومة الوحدة الوطنية والانتقال السياسي.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء التقارير الواردة عن نقل أموال وأسلحة إلى اليمن من الخارج لغرض تقويض العملية الانتقالية.

”ويؤكد مجلس الأمن مجددا التزامه بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية.

”ويحث مجلس الأمن الحكومة اليمنية على أن تسن، دون مزيد من التأخير، تشريعات متعلقة بالعدالة الانتقالية من أجل دعم عملية المصالحة. ويحث المجلس كذلك على ضرورة احترام سيادة القانون وحماية

عن طريق المستشار الخاص جمال بن عمر، والأوساط الدبلوماسية على نطاق أوسع، واجتماع أصدقاء اليمن المقبل الذي سيعقد في ٧ آذار/مارس في لندن. ويشدد مجلس الأمن على ضرورة مواصلة تقديم الدعم الدولي إلى عملية التحول السياسي في اليمن، بسبل منها الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها المانحون لدعم اليمن“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2013/3.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. رُفعت الجلسة الساعة ١٥|٠٠.

حقوق الإنسان، وفقاً للالتزامات القانونية الدولية لليمن، ولا سيما الالتزامات المتعلقة بالمرأة والأشخاص المنتمين إلى الفئات الضعيفة، مثل الأطفال. ويرحب مجلس الأمن في هذا الصدد بالتزام الحكومة بإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب قوات الأمن اليمنية، عن طريق اعتماد وتنفيذ خطة عمل تمثيلاً مع القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥).

”وما زال مجلس الأمن يراقب عن كثب الحالة في اليمن وسيواصل عن كثب متابعة الخطوات القادمة الرامية إلى تحقيق انتقال سياسي سلمي. ويرحب، في هذا الصدد، بالجهود المتواصلة والمنسقة التي يبذلها مجلس التعاون الخليجي و”مجموعة السفراء العشرة“ وبالمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام، بما في ذلك